

أخبار

الامتحانات الرسمية تبدأ في 5 حزيران

أكد وزير التربية الياس بو صعب أن الامتحانات الرسمية ستجري في مواعيدها المحددة ولن تتأجل إلا في الحالات الطارئة، مشيراً إلى أن امتحانات الشهادة المتوسطة ستنتقل في 5 حزيران، والثانوية العامة في 10 حزيران؛ أما في التعليم المهني والتقني فتبدأ الامتحانات العملية في 11 أيار، على أن تنظم الامتحانات الخطية في 22 حزيران. وأشار بو صعب إلى أن «بعض التقارير الإعلامية التي تحدثت عن النازحين السوريين في لبنان تضمنت معلومات خاطئة»، داعياً إلى مراجعة وزارة التربية التي اعتمدت خطة تشرف على تعليم جميع الأطفال في لبنان، بمن فيهم النازحون السوريون، والهدف هو تعليم أكبر عدد منهم بأقل هدر ممكن، حيث توجد مدارس تضم 90 في المئة من السوريين».

أسود بسائل وزارة الداخلية

وجه النائب زياد أسود سؤالاً إلى الحكومة عبر مجلس النواب حول مناقصة وزارة الداخلية لتلزييم مشروع رخص السوق ولوحات السيارات ولاصقات إلكترونية ولوحات التسجيل الآمنة وبرامج مكننة السيارات والأليات التي أعلنت عنها وزارة الداخلية في الجريدة الرسمية في العدد 43 تاريخ 2014/11/16. وعرض أسود الجوانب الفنية والقانونية المرتبطة بالمخالفات الحاصلة، بدءاً بدفتر الشروط، ووصولاً إلى المخالفات لقانون المحاسبة العمومية، قائلاً إن «ثمة أسئلة كبيرة تطرح شكاً وتظهر ثغرات ومخالفات وارتكابات»، ملوحاً باستجواب الحكومة.

وزارة الاقتصاد تراقب محطات الوقود

أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة «تكثيف حملتها المتعلقة بمراقبة محطات الوقود ووسائل نقل المشتقات النفطية، لناحية الأسعار والكميات والنوعية»، وأعلنت أنها «ستقوم بالإعلان عن المخالفين لقانون حماية المستهلك لكي لا يقع المواطن ضحية الغش المتعمد»، مكررة «دعوة جميع المواطنين للإبلاغ عن أي مخالفة عبر الاتصال بها على الرقم الساخن 1739 أو عبر الموقع الإلكتروني للوزارة www.economy.gov.lb أو عبر التطبيق الخليوي Consumer Protection Lebanon أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لمديرية حماية المستهلك (Facebook وTwitter)».

أهالي نهر البارد يواصلون الاحتجاج

احتشد المئات من أبناء مخيم نهر البارد، بحضور ممثلي الفصائل واللجان الشعبية ومؤسسات المجتمع المحلي، في اعتصام هو الثالث خلال أسبوعين ضد قرار «الأونروا» تقليص خدماتها الصحية لأهل المخيم. أعلن الأهالي «رفضهم لقرارات الأونروا المحجفة في حق أبناء المخيم المنكوب منذ ما يقارب 8 أعوام»، مطالبين المؤسسة الدولية و«الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها في إعمار المخيم القديم وتعويض سكان المخيم الجديد»، فيما قال رائد الحاج، باسم «خلية الأزمة»، إن «الأونروا» تحاول التملص من التزاماتها وواجباتها بموجب خطة الطوارئ، مطالباً القيادة السياسية ب«موازرة أهالي المخيم في مطالبهم المحقة».

توقيف متورطين بملف السكر الفاسد

بناءً على إشارة النائب العام الاستئنافي في الشمال بالإنبابة القاضي وائل حسن، أوقفت مفرزة طرابلس القضائية أربعة أشخاص على خلفية ملف السكر الفاسد في مرفأ طرابلس، وأحيلوا على القضاء المختص. وطلب النائب العام الإذن من المراجع المختصة بملاحقة موظفين في الجمارك ووزارة الاقتصاد.

قضاء

قضية يقظان: مليون دولار عقوبة كشف الفساد

تقريراً بعنوان «قضية الكيف وضباطه» (<http://www.al-akhbar.com/node/184028>) كشفت فيه عن استجابة القاضية يقظان لضغوط نافذين من أجل عدم ملاحقة ابن ادهم المشتبه بضلوعه في هذه الشبكة. على اثر نشر هذا التقرير قرر مجلس تاديب القضاة خفض 4 درجات (ثم خفضها الى درجتين) لكل من القاضية في النيابة العامة رندا يقظان، وكذلك لقاضي التحقيق جعفر قببسي. الثاني استقلال من وظيفته وأقر علناً بأن ما نشرته «الخبير» ليس كاذباً (<http://www.al-akhbar.com/node/201403>) فيما ذهبت يقظان

لا تبغي القاضية رندا يقظان أي هدف مادي من رزم التعويض التي تطالب به في قضية «ترويج المخدرات في الجامعات» التي مليون دولار. هدفها المعلن بصراحة تاديب الصحافيين؛ عليهم البقاء بعيدين عن القضاء... حتى لو ات خطاوا وتورطوا وعوقبوا وخفضت درجاتهم؛ براياها. ان اخبار فساد القضاة تبقي داخل قصر العدل فقط

أصر ممثل النيابة العامة على موقفه: «لا يبرئ الظنين من مسؤولية الذم»

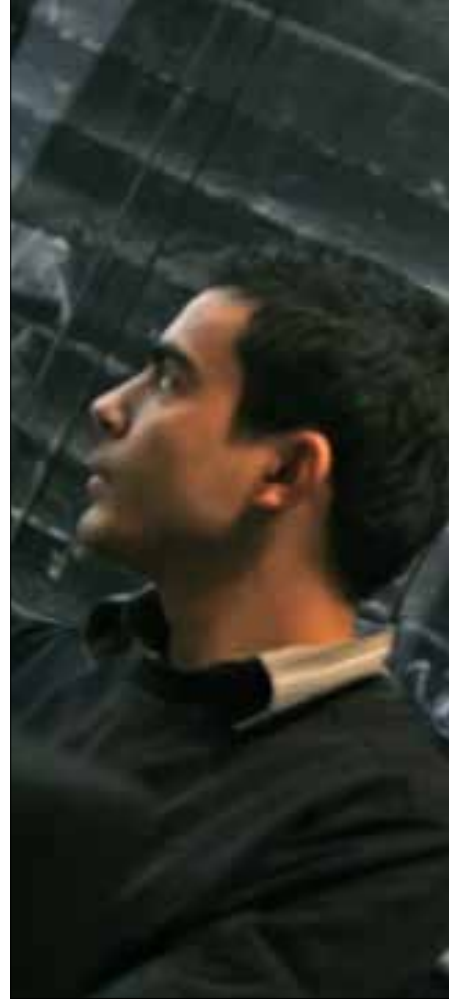
الى محكمة المطبوعات لادعاء على «الخبير» بجرم نشر اخبار كاذبة والذم بالمدعية. حاول ممثل النيابة العامة امس مساندة المستأنف عليها، لكنه اعترف عن غير قصد بما سعت «الخبير» الى اثباته للمحكمة عبر طلب ابراز حكمي المجلس التاديبى لاثبات صحة ما نشرته، قال انه «يُستدل من حكم المطبوعات أن المحكمة رأت ان ما اقدمت عليه القاضية يقظان كان من قبيل الخطأ غير المقصود، وبالتالي ما ينطبق عليها لا ينطبق بالقاضي جعفر قببسي.

أيضا الشوفي

جلسة الاستئناف الأخيرة في قضية تشهير «الخبير» في 30 أيار 2013 بقضاة رضخوا للضغوط وحاولوا تبرئة أولاد نافذين متورطين، لم تكن هادئة امس. الأجواء فعلاً متوترة، وقد بدا ذلك واضحاً خلال مرافعة كل من ممثل النيابة العامة والمحامي حسين جابر، وكيل القاضية (المستأنف ضدها) رندا يقظان. رفعت القاضية يقظان سقف طلباتها، لا يعجبها التعويض الذي حكمت به محكمة المطبوعات ضد «الخبير» والرميل محمد نزال (15 مليون ليرة). التعويض المطلوب هو مليون دولار من أجل «ضبط الصحافة الفتاتنة التي تتكلم على قانون المطبوعات الخالي من عقوبة الحبس كي يكتب الصحافيون ما يريدون. إذا استمرنا هكذا وبقيت التعويضات منخفضة عندها يمكن لأي كان أن يهين القضاة»، هذا ما قاله حرقياً وكيل يقظان، لكن ماذا عن طلب «الخبير» إبراز نسخة عن الحكمين الصادرين عن المجلس التاديبى في درجتيه الأولى والعليا اللذين نتج عنهما تخفيض درجتين من رتبة القاضية يقظان؟ يرد المحامي جابر «والله لو يُسمح لي قانوناً بأن اتحدث عما جرى في المجلس التاديبى لبحث بأن القرار الذي صدر لا علاقة له إطلاقاً بالقضية موضوع المقال، لكن لا يُسمح بنشر ما يجري في المجلس التاديبى نظراً للسرية المطلقة». يصر على أن موضوع الدعوى هو إهانة وتشهير ودم، وما التوسع بالتحقيقات سوى مبالغة. نعم، موضوع الدعوى هو تشهير لكن بسبب استغلال القاضية موقعها لتبرئة أولاد نافذين في قضية فساد قضائي وأمني يتصل بشبكة ترويج مخدرات بين طلاب الجامعات، ان تنص المادة 387 من قانون العقوبات على تبرئة «الظنين إذا كان موضوع الذم عملاً ذا علاقة بالوظيفة وتبنت صحته».

وكانت «الخبير» قد نشرت

وانين؟



إلى 4 سنوات دراسية. تردّ سبب ذلك إلى ضرورة الحفاظ على مستوى الشهادة العميدة لا تنفي أنه خلال دخول الدفعة التي منها الطالبة ميشلا، شرحوا للطلاب أن الإجازة تحتاج ثلاث سنوات (180 رصيماً)، إلا أن «الاختصاصيين» نصحو إدارة الكلية بجعلها أربع سنوات. اتصلت «الخبير» بتربويين جامعيين أشاروا إلى أن الإجازة المتخصصة يمكن أن تمنحها الكلية، وقد تحتاج إلى 4 سنوات دراسية، شرط أن توزع الأرصدة الـ180 على السنوات الأربعة، لا أن يدرس الطالب 60 رصيماً إضافياً على الـ180 ليحصل على إجازته. فكيف يمكن طالباً أن يدرّس، مرغماً، 60 رصيماً إضافياً، ليحصل على ما يفترض أن يحصل عليه في ثلاث سنوات؟

المناطق اللبنانية في الاعتصام المقرر غداً السبت في الناعمة، لكن أي اعتصام ناجح يحتاج الى حضور كثيف من أهالي المنطقة المتضررين بالدرجة الأولى، وهو ما يراهن النشطاء على حدوثه، في مقابل حركة سياسية واسعة النطاق من الأحزاب والبلديات لاحتواء الاعتصام والدعوة الى عدم إعلانه اعتصاماً مفتوحاً وإعطاء فرصة للحكومة لتنفيذ وعدها بإغلاق الملطم بعد ستة أشهر.

